إلى الأستاذ أسامة النجيفي رئيس البرلمان العراقي المحترم

محافظة سهل نينوى ستدعم وحدة العراق والعراقيين

ثامر توسا

منطقة سهل نينوى بـ"قصباتها ونواحيها وقراها التابعة الآن لمحافظة نينوى" تضم نسيجا فسيفسائيا من كافة الإثنيات العراقية ومختلف الأديان، فيها من الكلدوآشوريين السريان، وفيها من العرب والأكراد والتركمان والشبك بمختلف مذاهبهم، كما فيها من الإيزديين والارمن و القليل مما تبقى من الإخوة الصابئة، كوان بهيّة أعطت بتنوعها للمنطقة وللعراق عموما جمالية مطلوب منا الحفاظ على هذا التنوع بأية وسيلة كانت.

عاشت هذه المكونات الوطنية طيلة عقود وقرون متآلفة متحابة في أماكن تواجدها رغم إرهاصات السياسة والنزاعات السلطوية والقومية التي كانت تعكر أجواء حياة الناس، حيث بقي سكان هذه الأقضية ونواحيها متآخون فيما بينهم رغم إحتدام تلك الصراعات لكنها دون شك تركت آثارها السلبية التي تطالب اليوم بإزالتها لبداية عهد جديد، حيث حرمت المنطقة برمتها عقودا طويلة وما زالت محرومة من حصتها الوطنية و من حقها في تحسين أمنها وخدماتها وتطوير بناها التحتية الإقتصادية والعلمية والعمرانية.

اليوم، مع إفتراضنا أن في الأفق بوادر بدت لنا وكأنها فاتحة عهد جديد للعراقيين، لكن أجواء التخوف والتحسر مازالت تخيم على الأجواء وتعكر الآمال بسبب تأرجح الثقة بين أطراف العملية السياسية أنفسهم، حيث التنازع لم يزل بعد دائرا على إستحواذ أماكن من المسماة بالمتنازع عليها ما دفع بالأطراف المتنازعة الى اتباع شتى الأساليب من أجل فرض السلطة وبسط النفوذ عليها نتج عنه زيادة الطين بلة مع إزدياد و تفاقم معاناة هذه المناطق وتضاعف طوابير حب الناس لبلداتهم وإعتزازهم بجيرة إخوانهم الى ان وصلت الحالة الى إفساح المجال لإختراق هذه اللحمة التاريخية الجميلة من قبل بعض المتشددين ممن تسلحوا بمسميات دينية وطائفية وأطلقوا أياديهم المجرمة في قتل و ترهيب وتخويف هذه المكونات تحت أغطية دينية القصد منها زرع الفتنة والشغب بين المساكين الذين لم يعد امامهم بعد تردي أوضاعهم سوى مغادرة أراضيهم وترك أماكن سكناهم التاريخية الى حيث المجهول.

لكي يثبت السادة حكام العراق اليوم بأنهم حماة حقيقيون لأبناء شعبهم ونواطير أمناء على حدود العراق ووحدة أراضيه، لابد لهم من إعادة النظر بضمائر مسؤولة وقلوب بيضاء لمعالجة وبحث مشاكل الشعب وطنيا و الوقوف على حجم معاناة هذه الشرائح المتواجدة في هذه المنطقة المهملة تاريخيا وللاسباب التي ذكرناها، ولا نعتقد بأن حل هذه المشكلة ستحل في تخدير الناس بفتح مكتب لرعاية شؤون المسيحيين في رئاسة "الجمهورية العراقية" التي هم أبناؤها الاصليون وليسوا جالية طارئة نازحة من السودان أو من اليمن كي يخصص لهم مكتب لرعاية مصالحهم في وطنهم الأم، كما لم يعد الشجب والإستنكار يقدم أو يؤخر شيئا، أما كرم الاستاذ مسعود وترحاب الاقليم بأبناء شعبنا الهاربين من الجريمة، فالسيد مسعود وشعب الاقليم مشكورون على هذه المواقف النبيلة، لكننا يا سادتي ولأننا عراقيون ووطنيون، فقد نالنا من الظلم والقهر ما يكفينا، نطالبكم يا سادة بدعم كل ما هو إستحقاق وطني وقومي للكلدوآشوريين السريان سواء في نينوى وسهلها أو في دهوك وأربيل، لذلك نؤكد بأن معضلة الكلدوآشوريين السريان وبقية الشرائح الصغيرة لن يتم حلها ما لم تتوفر الإرادة الوطنية الحقيقية كي تسود الطمأنينة أوساط أبناء شعبنا المتحابين، بل أحوج ما نحن إليه فعليا تبادل الثقة بين المكونات السياسية التي ما تزال في بعض خطاباتها المتشنجه تعكس الشك والريبة لدى الشعب بكل أكوانه خاصة المكونات الصغيرة، مفروض على ساستنا المحترمين أن يفكروا في ميكانيكية جديدة للكف عن نبرات التحدي فيما بينهم والتخلي عن أسلوب لي الأذرع على حساب المواطنين الذين أصبحوا هم يدفعون ثمن هذه النزاعات والصراعات وليس غيرهم، الشعب بإنتظار برامج وطنية إصلاحية تفيد المواطن وتحسن من وضعه وحالته المعيشية.

إن تشكيل محافظة في مناطق سهل نينوى، هو حل وطني وسط وعلى القوى والأحزاب التي ما دامت تؤكد على وحدة العراق وحق أبنائه في تقرير مصيرهم داخل هذا البلد، عليهم دعم هذا التوجه ومساندته وطنيا، لأن ولادة مثل هذه المحافظة وبعد ان تصبح واقعا على الأرض، ستكون بحق حلقة الوصل التي ستبقي ديموغرافية أربيل ودهوك على تواصل وطني مستديم مع ديمغرافية سكان الموصل وضواحيها و بمختلف الوانهم وإنتماءاتهم .

فأهالي تلكيف و القوش وتلسقف وباطنايا وباقوفة وشرفية وبندوايا وعين بقرة وبدرية ودالقوتان وبيروزاوه وطفطيان لا يمكن لأهاليها التخلي بسهولة عن علاقاتهم التاريخية والتجارية والثقافية مع أهالي الموصل والنمرود ومنجار كما ليس سهلا عليهم ان يبتعدوا عن جيرانهم التاريخيين من اهالي دهوك وسميل والمناطق الشماليه الأخرى، والأمر عينه ينطبق على أهالي قرقوش وبرطلة وكرمليس وبعشيقة وبحزاني والفاضليه وخورسيباط وبابيوخ والنوران وجرغانه وخزنة وأماكن أخرى، حيث لايمكن لهذه المناطق ان تتخلى عن عمقها التاريخي وعلاقاتها المستمرة بالموصل او بأربيل، لن تستطيع العيش في محافظتها المزمع إنشاؤها بمعزل عن بقية المحافظات، لأن مثل هذه المحافظة التي سيطلق عليها محافظة سهل نينوى، ستكون الرابط الدائم والمفتاح الامين الذي سيحافظ على وحدة هذا الشعب بمختلف مكوناته بعد خلق واقع جديد يوفر له العيش الكريم مع بقية جيرانه.

المطلوب اليوم من رئاسة برلماننا الموقرة ومن كافة ساستنا المحترمين السير بخطى حثيثة نحو ترتيب اوضاع الناس في هذه المنطقة "سهل نينوى" وتشجيعهم على بث روح المحبة والتآخي التي ستعززها مواقف الحكومة ومصداقيتها في تلبية مطالبهم وتطوير إقتصادهم بتخصيص المبالغ الكافية وتشجيع إستخدام رؤوس الأموال لإستثمارها اقتصاديا في تطوير مشاريع مختلفة تؤدي بالتالي الى استقرار الناس في اماكنها، حينها سيكون بالإمكان الكلام عن جدية وإهتمام المسؤولين بكل العراق لان سهل نينوى يشكل قلب العراق وتاريخه العريق.

الوطن والشعب من وراء القصد.

أبو الغيط والغطاء الرسمي للإرهاب

سعيد لحدو

بعد مرور قرابة أسبوع على جريمة كنيسة القديسين في الاسكندرية وسقوط عشرات الضحايا الأبرياء من المصلين بين قتيل وجريح، وبخاصة بعد ما رأيناه في كنيسة النجاة ومازلنا نراه في العراق، خرج وزير الخارجية المصري أبو الغيط، وليته لم يخرج. وتحدث إلى الصحفيين، وليته لم يتحدث. وقال، وليته لم يقل بأن التحقيقات لم تتوصل إلى أي شيء محدد. وكم كنا نتمنى لو أنه ظل صامتا من أجل كرامة مصر وهيبتها. وما زاد في الطنبور نغماً أنه ضاق ذرعا بالدعوات بوجوب حماية المسيحيين في الشرق الأوسط. تلك الدعوات التي صدرت من جهات مختلفة من بينها الفاتيكان والتي تلت تلك المذابح وما سبقها من أعمال وحشية. فأعلن، وليته لم يعلن، مايعرفه الجميع بأن الكنيسة القبطية أقدم من الفاتيكان. ملمحاً بأن دعوات حماية المسيحيين في الشرق الأوسط ستواجه بردود فعل إسلامية ودعوات بحماية الجاليات الإسلامية في الدول الغربية!!!

أي تسخيف وأية مهاترات هذه التي ينطقها وزير خارجية أكبر وأهم دولة عربية والتي تضم بين مواطنيها أكبر عدد من مسيحيي الشرق الأوسط، حين يحول جريمة بهذه البشاعة، وتهديدا يوميا لحياة كل مسيحي في مصر والشرق الأوسط إلى مساجلات كلامية على منابر القال ورد القال. وهل دعوات الحماية التي لم يطلبها مسيحيو مصر، تجرح مشاعر الوزير المصري؟ في حين إسالة دماء ونثر أشلاء العشرات في كل مرة من النساء والأطفال الأبرياء من مواطنيه وغير مواطنيه، ممن لاذنب لهم سوى كونهم مسيحيين، لاتحرك فيه نخوة الأخوة الوطنية على أقل تقدير، فيبادر إلى شكر الجميع على تعاطفهم الإنساني مع الضحايا من مواطنيه المصريين؟ ألا يغطي أبو الغيط بموقفه هذه الفعلة الشنعاء لإرهاب الإسلام المتطرف؟ وكأنه بهذا القول يبرر لأولئك المجرمين المجردين من كل حس إنساني جرائمهم البشعة هذه عندما يصور الغرب عموما والفاتيكان بوجه خاص وكأنهم حماة لمسيحيي الشرق وبالتالي يصبح ذلك مسوغا للتطرف الإسلامي أن يصنف هؤلاء المسيحيين في خانة العملاء للغرب. وكنتيجة لذلك يغدو، على الأقل من وجهة نظر البعض، من حق "الجهاديين" الاقتصاص منهم على طريقتهم "الاستشهادية" التي لم يكلف السيد الوزير نفسه بالتفكير بأسبابها ودوافعها التي لايمكن إعفاء النظام الرسمي المصري من مسؤوليتها. لماذا يتجاهل السيد أبو الغيط القوانين الغربية التي تحمي أيا كان على أراضيها وهي كلها قوانين علمانية لاتأخذ بعين الاعتبار الدين أو اللون أو المنبت للفرد، ناهيك عن سيادة تلك القوانين التي تجري أحكامها على الجميع بلا أدنى استثناء لأي كان حتى الرؤساء والملوك. وإن حدثت بعض الحالات الفردية فإن القصاص العادل لايوفر أحدا. فهل يحدث هذا في مصر؟

هل التفت الوزير ولو للحظة إلى التمييز الفاضح ضد الأقباط في مصر، وهم سكانها الأصليون، في دستور الدولة وقوانينها؟ هذه القوانين التي تميز بين المواطنين على أساس الدين، فتشرع بذلك المعاملة الدونية الشائنة والقهر والتهديدات المستمرة على المستوى الرسمي والشعبي والممارسات العنصرية اليومية ضد مسيحيي مصر. وهل يمكن تلافي هجوم إرهابي كالذي وقع ليلة رأس السنة في ظل هكذا قوانين وهكذا محيط مشحون بالكراهية والتكفير والعدائية تجاه عشرة ملايين قبطي يفترض لهم أن يكونوا متساوين بحقوق المواطنة مع غيرهم في الوقت الذي لم يتأخروا يوما عن أداء واجباتهم الوطنية؟

إذا كانت دعوات الحماية مرفوضة، فهل تكون دعوات الكراهية والتكفير التي تنطلق من منابر الجوامع ليل نهار ضد كل من يدين بغير الإسلام مقبولة؟ ولماذا لايتحرك السيد الوزير أبو الغيط وحكومته لإسكات هذه الأبواق المفرخة للإرهاب والمنتجة للفرق الانتحارية وهي تقتحم عليه غرفة نومه وتقصد عليه راحته، عوضا عن توجيه التهديدات للغرب بدواعي التدخل في الشؤون الداخلية لمصر. في حين يصبح ذلك التدخل مرحباً به ومطلوبا وحتى بالقوة العسكرية، حين يتعلق الأمر بجالية مسلمة كما حدث في البوسنة والهرسك. أية مفارقة فجة هذه والأمر لم يتعدَّ دعوة الحكومة المصرية لحماية مواطنيها المسيحيين. وهو الأمر ذاته حين صدرت دعوات لحماية السكان المسلمين في دارفور بالسودان ولم يجد أيٌ من المسؤولين العرب في ذلك غضاضة باستثناء البشير المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية بتهمة الإبادة الجماعية. لماذا يتحول الأمر إلى خيانة وعمالة وتدخل في الشؤون الداخلية للدولة وتعد على سيادتها بمجرد أن يطلق أحدهم كلمة تعاطف إنساني إذا تعلق الأمر بالمسيحيين في أية دولة عربية كانت. ما الذي فعله النظام الرسمي العربي عموماً من المغرب غربا وحتى دويلة البصرة والموصل شرقا سوى المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تصاعد التهديدات وتشديد معاناة المواطنين المسيحيين في هذه البلدان وتهجيرهم بالعنف تارة وبالتهديد والخطف تارة أخرى، وبالتمييز في القوانين والممارسة اليومية في أفضل الأحوال؟ وإذا كان الهدف هو شرق أوسط بدون مسيحيين فإن حالة شعوبه لن تكون أفضل من حال شعب أفغانستان أو بنغلاديش. وإن عودة بالحياة إلى معاقل القرون الوسطى هو المصير الذي ينتظر المنطقة إذا استمر الحال على هذا المنوال. وإن لم تقم حماية ذاتية فاعلة بسن القوانين العصرية التي تكفل المساواة التامة بين المواطنين والتشديد على الممارسة الفعلية لروحية هذه القوانين في الأوساط الرسمية والشعبية، فلن يكون المستقبل أفضل حالاً مما هو حاصل حاليا.

ولا يسعني هنا تجاهل الدعوات والمواقف التضامنية العديدة التي أطلقها كثير من المثقفين والنشطاء السياسيين وغيرهم في بلدان عربية مختلفة ممن آلمهم أن يُهدد المسيحيون بوجودهم على هذه الصورة الهمجية. فعبروا بمواقفهم تلك عن روح المواطنة الحقة التي يجب أن تسود فوق كل اعتبار آخر. هذه المواقف التي على النظام الرسمي العربي أن يثني عليها ويشجعها للانتقال بها إلى مستويات أرحب للتحول إلى ممارسة يومية علنية عوضا عن البحث عن الاعذار والمبررات الواهية التي توفر الغطاء وتخلق الظروف المشجعة للعمليات الإجرامية التي تظل كلمة إرهاب قاصرة عن توصيفها.

باختصار

مقومات نجاح البرنامج الحكومي الجديد

حميد الموسوي

في الجلسة البرلمانية المخصصة لمنح الثقة لحكومة المالكي الجديدة والتي انبثقت بعد مخاض عسير، قدم السيد رئيس الوزراء المكلف لدورة ثانية منهاج عمل الوزارة الجديدة، اشتمل هذا المنهاج على ثلاث واربعين نقطة حددت الملامح الرئيسية لخارطة عمل الحكومة الجديدة. ورسمت اهداف هذه الحكومة وفق اولويات تتطلبها المرحلة الراهنة لعملية التغيير، تمثلت هذه الاهداف وفق نقاطها الثلاث والاربعين في معالجة الوضع الامني، وتحقيق الوفاق الداخلي، وانجاز الاصلاحات الاقتصادية ومعالجة مشكلة البطالة والقضاء عليها، ودعم المشاريع التي تخص الشرائح الاجتماعية المتضررة، تليها علاقات العراق الخارجية وحل المشكلات العالقة خاصة مع المحيط الاقليمي، ثم تنفيذ بنود الاتفاقية الأمنية المشتملة على رحيل القوات الأميركية. هذه النقاط تحتاج الى تفصيل ونقاش، وهذا ما صرح به السيد رئيس الوزراء طالباً من كل وزير اعداد برنامج واقعي قابل للتنفيذ حيث يتم بعد ذلك توحيد برامج كل الوزارات ومن ثم تقديمها الى مجلس النواب كبرنامج عملي للحكومة الجديدة.

ولكي يتم تحقيق هذا المنهاج ويتحول الى برنامج فاعل يتحتم على الوزارات الاسراع بوضع برامجها حسب الأولويات ليتم توحيدها واخضاعها للدراسة والنقاش ووضع سقوف زمنية لتنفيذها وتخصيص الاموال اللازمة لانجازها بما يتناسب مع مدخلات الميزانية العمومية في كل سنة. وغير البرامج العملية للوزارات وغير التأكيد على المشاريع الخدمية والاصلاحات الامنية لابد ان تضع الحكومة الحالية في حساباتها برنامجا خاصا يسير جنبا الى جنب مع البرامج الاقتصادية والأمنية والخدمية، برنامج خاص باخفاقات المرحلة المنصرمة يدرس بدقة ثغراتها وعثراتها واخطائها ليضع العلاج الشافي للمتبقي منها، ويحتاط وقائيا للحيلولة دون تكرارها خاصة وان اسلوب وطريقة تشكيل الحكومة الحالية هو نفس اسلوب وطريقة تشكيل الحكومة السابقة ونعني به حكومة مشاركة توافقية خضعت لمقاسات المحاصصة وحجم الكتل والاحزاب والائتلافات التي تكون منها البرلمان ونسبة كل منها من مقاعده الثلاثمائة وخمسة وعشرين.

لا لايمكن تحقيق النجاح المطلوب للبرنامج المؤمل في ظل تكرار اخطاء التجربة السابقة والتي تسببت بتعطيل مئات المشاريع الحيوية وعرقلة مئات القوانين الضرورية، واضاعت اضعاف ذلك من مشاريع الخدمات الأمر الذي جعل مجالس المحافظات عاجزة تماما عن انجاز اي مشروع حيوي -الا ما ندر- واعادة المبالغ المخصصة الى المركز وبقاء الحال على ما هو عليه رغم حاجة تلك المحافظات الى ابسط المشاريع الخدمية. كان للتركيز على تقاسم السلطة والتخبط وعدم الاستثمار الأمثل للديمقراطية في بناء الدولة الجديدة على انقاض دكتاتورية صارمة دورا فاعلا في شيوع الفساد الاداري والمالي واستشرائه والذي بدوره ساهم مساهمة خطرة في عرقلة مسار العملية السياسية وحال دون تنفيذ المشاريع التي يتطلع لها المواطن وجعل الاوضاع تسير من سيء الى اسوأ.

ولذا نؤكد على ضرورة القراءة المتأنية للمشهد السياسي العراقي مرحلة بعد اخرى ابتداء من السنة الأولى لسقوط السلطة السابقة وتداعيات ومخلفات وارهاصات كل سنة على حده، والعمل على الخروج بمحصلة نهائية وخلاصة شاملة ليشاد بناء الفترة الحالية على اسس ومرتكزات قويمة وعدم ترك اي مجال لتكرار اخطاء وهفوات لازمت السنوات السبع المنصرمة دون علاج، لاشك ان وضع وتركيبة العراق تفرض نوع النظام السياسي المعمول حاليا به ونقصد به قيام حكومة مشاركة وطنية تضم جميع اطياف الشعب العراقي ومكوناته الاثنية، ومثل ما لهذا الاسلوب من ايجابيات فان له سلبياته، ويبقى دور البرلمان الرقابي الأهم والأخطر خاصة وان الاسلوب المشار اليه يحول دون وجود معارضة قوية كون جميع الكتل المشكلة للبرلمان مشاركة في الحكومة، وهنا يبرز دور اللجان البرلمانية والتي يجب ان تعمل بتجرد وحيادية وبيرغماتية صرفة من اجل انجاح البرنامج الحكومي الشامل للمرحلة المقبلة، والذي نأمل فيه خططا انفجارية للاعمار والبناء وحل الازمات تطوي صفحات البؤس وتنسي العراقيين دورات العنف والفساد المالي والاداري، وما نراه من توجهات، والانفتاح اقليمي وعربي، يجعلنا اكثر تفاؤلا بختام فصل بما له وما عليه وبداية عهد جديد لامجال فيه للتهاون واستمرار الاخطاء.

ماذا يجب ان تكون الابعاد الاستراتيجية والاولويات في الموازنة العامة للعراق؟

بقلم: خوشابا سولاقا

إن الموازنة العامة للدولة لاتعني في اي حال من الاحوال كونها الموازنة بين الواردات والانفاق، وإن تقييمها لايأتي الامن خلال زيادة حجم الفائض النقدي او تقليص حجم العجز النقدي فيها كما كان معروفا ومعمولا به وفق المفهوم الكلاسيكي للموازنة لان ذلك يمكن تحقيقه والتحكم به بسهولة من خلال تقليص حجم المشاريع البنيوية العملاقة ذات الانفاق الكبير، حيث أن الدول المتقدمة اليوم قد تجاوزت هذا المفهوم او المضمون للموازنة العامة للدولة الى ماهو ارقى واوسع واشمل من حيث الاهداف الاستراتيجية، الى حيث ان الموازنة العامة للدولة العصرية الحديثة المتقدمة اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا، تعني اعطاء الاولويات في ابوابها وفصولها الى الجوانب الاجتماعية وما يتعلق منها بحياة ورفاهية المواطن والتصدي لمشاكل الحياة الاجتماعية والاقتصادية وزيادة رفاهية الفرد وبالتالي الى تقليص مساحة الجريمة بكل اشكالها في المجتمع والتي هي تحصيل حاصل المولود الشرعي لانتشار الفقر والبطالة من جهة وعلى زيادة حجم المشاريع الاستثمارية البنيوية العملاقة التي لها علاقة بتنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني كالمشاريع الصناعية والزراعية الكبيرة والمنتجة لحاجات المجتمع المادية من جهة اخرى بغض النظر كم يكون حجم الفائض النقدي او حجم العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.

ومن دون ذلك فأن الموازنة من حيث النتائج الاجتماعية والاهداف الاستراتيجية المرجوة منها لاجراء التغيير في بنية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا لاتعني شيئاً. لأن الهدف في مشروع الدولة العصرية الحديثة يجب ان يكون زيادة رفاهية المواطن في كل مجالات الحياة، أي أنه يجب أن يكون المواطن حجر الزاوية في مشروع الدولة، وبالتالي يجب على المختصين أن يصمموا الموازنة المالية السنوية الممولة لمشروع الدولة على هذا الاساس، ولكي تكون الموازنة العامة بهذا الشكل يتطلب اعطاء الاولوية فيها للجوانب المتعلقة بالقضاء على الفقر واسبابه، والقضاء على البطالة الفعلية والبطالة المقنعة المتفشية في أجهزة الدولة، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع كالكهرباء والماء والتربية والتعليم والصحة والصرف الصحي وشبكات النقل والطرق والاتصالات والبيئة النظيفة والسلامة المهنية للعاملين وشبكات الرعاية الاجتماعية وحماية الامومة والطفولة وغيرها من الخدمات، وتوفير الأمن والأمان والسلم الاهلي في المجتمع. إن التصدي لهذه التحديات يأتي من خلال زيادة رصد التخصيصات المالية المناسبة في ابواب الموازنة السنوية التي تخص هذه المجالات، وبقدر ما يتم تخصيصه في ابواب الموازنة من الموارد المالية للتصدي لهذه التحديات بهذا القدر نقيسه يتم تقييم الموازنة السنوية سلبا او ايجابا، هذا هو المعيار الذي يجب أن يعتمد في تصميم الموازنة حتى وإن كان ذلك على حساب زيادة العجز النقدي وتخفيض الفائض النقدي بين الواردات الفعلية والنفقات الفعلية في الموازنة العامة للدولة. لذلك نلاحظ أن العجز يكون كبيرا في الميزانيات للدول المتقدمة في تصديها لمثل هذه التحديات، ويكون على العكس من ذلك في الدول المتخلفة في تصديها لمثل هذه التحديات، اي في الدول التي لاتعني القائمين عليها رفاهية شعوبها بشئ وكذلك لايهمها التفكير بخلق ركائز ومصادر جديدة بديلة للاقتصاد لاجيالها في المستقبل وكما هو الحال في العراق ودول ما يسمى بالعالم الثالث.

فالقضاء على الفقر الذي يعتبر من أشد الأمراض الاجتماعية فتكا وأخطرها تدميراً لبنية المجتمع ويخلق المناخ المناسب لنمو وانتشار الجريمة الاجتماعية بكل اشكالها وألوانها بما فيها جرائم الأرهاب المنظم، حيث يشكل وجود الفقراء في المجتمع والذين يبحثون عن لقمة العيش اليومية صيدا سهل المنال للمنظمات التي تمارس الجريمة والأرهاب لاستغلالها في تنفيذ جرائمها، لان الفقر يدفع بالأنسان مهما كان طبعه طيبا ومسالما لأن يفعل أي شيء في سبيل سد رمقه، وهنا يكفينا ذكر قول الامام علي بن ابي طالب "ع" حين قال "لو كان الفقر رجلا لقتلته". بالامكان الاستدلال من خلال هذا القول الحكيم والبليغ كم يكون الفقر قبيحا وكيف يدفع بصاحبه الى القيام بما لايؤمن به والى إرتكاب أقبح وأبشع الجرائم بحق أبناء نوعه من أجل إشباع غريزة الجوع...

وعلى ضوء معرفتنا بدور الفقر في إنتشار الجريمة في المجتمع، كيف سيكون عليه الحال في مجتمعنا العراقي حيث بلغت نسبة من هم تحت خط الفقر من ابنائه بحدود "٢٣%"، أتساءل كيف لاتستطيع التنظيمات الارهابية الممولة من أعداء العراق من تصعيد وتوسيع نشاطها الأرهابي الاجرامي كما ونوعا من دون ان تطولها يد القانون والعدالة وكيف لاتستطيع أن تخرق صفوف الاجهزة الامنية والقضائية لأن تكون في مأمن من محاسبة القانون وتنفيذ جرائمها بسهولة.. عليه أرى من وجهة نظري المتواضعة، أنه من المفروض أن تتضمن الموازنة العامة للعراق لعام ٢٠١١/ والتي بلغت اكثر من "٨٠" مليار من الدولارات وهي اكبر ميزانية في تاريخ الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها أبواب وفصول تخصص مبالغ مالية مناسبة تزيد من حجم تخصيصات شبكة الرعاية الأجتماعية المعنية أصلا بالفقر والفقراء وزيادة تخصيصات الميزانية الاستثمارية وتخصيصات دعم القطاع الخاص والمختلط وقطاع الاستثمارات من خلال توسيع مشاركة ومساهمة الدولة بقوة في هذه القطاعات وتنشيطها وتفعيلها على حساب تقليص الميزانية التشغيلية الى الحد الادنى بتخفيض التخصيصات الكماليه ورواتب الدرجات الخاصة ومخصصاتها وامتيازاتها الضخمة غيرالمبرره الى الحد الذي اصبحت موضع تندر وإستهجان العامة، أي إعادة النظر بملاكات ورواتب ومخصصات وامتيازات اصحاب الدرجات الخاصة من درجة مدير عام صعودا الى رئيس الجمهورية وجعل راتب موظف في الدرجة الاولى من جدول رواتب موظفي الدولة معيارا لتحديد رواتب الدرجات الخاصة اي جعل مضاعفات هذا الراتب معياراً لتحديد رواتب الدرجات الخاصة، وكذلك اعادة النظر بقانون التقاعد لذوي الدرجات الخاصة وتوحيده مع قانون تقاعد موظفي الدولة من الدرجات الاخرى واعتماد نفس الاساس في إحتساب الراتب التقاعدي للجميع وليس كما هو عليه الحال حاليا حيث يحتسب لذوي الدرجات الخاصة كحد اعلى ٨٠% من الراتب الكلي بينما يحتسب لبقية موظفي الدولة من الدرجات الاخرى ٨٠% من الراتب الاسمي، وذلك بغرض خلق اكبر قدر ممكن من التوازن بين رواتب هذا وذاك وتقليص حجم الهوه الموجودة حالياً بينهما، ان هذه الاجراءات تؤدي الى خلق اكبر عدد من فرص العمل في هذه القطاعات لأستيعاب اكبر عدد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل من مختلف شرائح المجتمع للقضاء على البطالة الفعلية والبطالة المقنعة المستفحلة في اجهزة الدولة، حيث هناك تضخم كبير في القوى العاملة في القطاع العام، إن توفر فرص العمل في القطاعات الاخرى يجعل الطلب على الايدي العاملة الماهرة الفنية والاختصاصية لمختلف المهن كبيرا والعرض قليل بالمقابل، عندئذ يؤدي قانون العرض والطلب الذي يحرك سوق العمل فعله حيث ذلك يؤدي الى ارتفاع الاجور في السوق في القطاعات الخاص والمختلط والاستثماري إضافة الى توسع نشاط سوق المهن الحرة والصناعات الحرفية والكمالية واليدوية والنشاطات الخدمية المختلفة كأعمال الصيانات والتصليحات والورش الفنية المختلفة والاستثمارات الفردية الصغيرة، كل هذه الفرص والنشاطات تؤدي الى إمتصاص البطالة في السوق المحلي والتي بلغت نسبتها في العراق حاليا بحدود "٣٠%" من حجم الأيدي العاملة القادرة على العمل. وإمتصاص البطالة يؤدي الى تخفيض مستوى أسباب ودوافع الجريمة المنظمة وغير المنظمة في المجتمع وبالتالي القضاء عليها. وكذلك يؤدي هذا النشاط دوره الكبير في تعظيم واردات البلد من العملة الصعبة وتخفيض إعتماد الموازنة على الواردات النفطية والتي تشكل حاليا اكثر من "٩٠%" من اجمالي واردات العراق... هذا يعني أن الاقتصاد العراقي هو إقتصاد مشوه إحادي الجانب يعتمد في تمويله على الواردات النفطية لوحدها ما يتطلب تنويع مصادر تمويله بخلق مصادر جديدة وجعله يعتمد على اكثر من مصدر لجعله اكثر قدرة على المواجهة مع ما تواجهه من التحديات ولكي يكون اكثر تحصنا مما يحصل من تقلبات وتغيرات وتطورات وأزمات مالية وإقتصادية في الاقتصاد العالمي كالازمة المالية العالمية الحالية... من المؤكد أن أهم مصادر التنويع للاقتصاد العراقي هي تفعيل وتنشيط القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بالنظر لما يتوفر في العراق من الموارد والعوامل الاساسية لتفعيل وتنشيط هذين القطاعين في حالة إستثمار جزء مهم من واردات القطاع النفطي المالية في هذين المجالين وجعلهما من المصادر الفعالة المنتجة للثروة النقدية وذات إعتبار في تعظيم الواردات النقدية للعراق الى جانب قطاع النفط... وكذلك يمكن تشجيع القطاع الخاص والمختلط بالاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي المحلي من خلال تشريع قوانين تدعم هذه التوجهات بصورة فعالة في سبيل بناء إقتصاد عراقي متنوع المصادر، إقتصاد قوي متين قادر على مواجهة ومسايرة التغييرات والأزمات الاقتصادية والمالية العالمية من دون نكسات وإنهيارات نوعية في بنيته التحتية.

في ظل وجود هكذا إقتصاد تكون هناك نهاية للفقر والبطالة والجريمة الاجتماعية والأرهاب وضعف وشحة الخدمات الاجتماعية المختلفة وتكون هناك بنية تحتية إقتصادية وإجتماعية قوية ورصينه وراسخة قادرة على التصدي لكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ويكون ذلك الرحم الخصب لأنتاج بنيه فوقية راقية في قيمها الأخلاقية والأجتماعية والثقافية وبالتالي بناء المجتمع الذي تعيش فيه المكونات المتحدة بثقافتها وبتنوع تقاليدها وعاداتها ومعتقداتها الدينية والطائفية وتمارس طقوسها بحرية ومن دون إقصاء أو تهميش مكون لآخر في حالة من الانسجام الاخوي في ظل القانون والدستور الواحد وفي أطار الوطن الواحد...

من المفروض أن تأخذ الدولة في إعتبارها عند تشريعها لقانون الموازنة العامة تحقيق هذه الاهداف الأستراتيجية على وفق اولويات تحدد مسارات انفاق الموازنة وأن لايكون التعامل مع الموازنة تعامل رقمي بحت خالي من المضامين الفكرية والسياسية والاجتماعية البعيدة المدى، وما استعرض في هذا المقال هو بهذا الأتجاه أي رؤية إنسان سياسي مفكر وليس رؤية اكاديمي مختص بالاقتصاد.

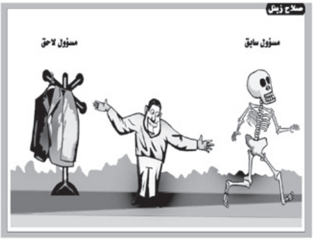صلاح زينل